"الأوضاع الاقتصادية والأمنية في العراق: تركة الاحتلال الأمريكي"

" The economic and security situation in Iraq: the legacy of the American occupation"

رايس طاهر

دكتوراه في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المنار

الملخص

يعتبر الوضع الامني والاقتصادي للعراق بعد الاحتلال الامريكي 2003، واحد من أهم المواضيع المهمة التي تحاول هذه الورقة الوقوف عليها من خلال دراسة في الاوضاع الاقتصادية للعراق لإدراك الوضعية الحقيقية للواقع الاقتصادي المهترئ، والذي ادى الى تردي الاوضاع الاجتماعية للمواطن العراقي، هذا الى جانب الوضع الامني المخترق، والضعف الذي تعيشه المؤسسة الامنية العراقية والذي انعكس على الامن في العراق بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية: الاحتلال، الغزو، التداعيات، الأمن.

Abstract:

The subject of Iraqi security and economic after the US occupation in 2003, is one of the most important that this paper tries to stand by a study in the economic conditions of Iraq to understand the real situation of the worn-out economic reality, which led to the deterioration of the social conditions of the Iraqi citizen, in addition to the security situation penetrated And the weakness of the Iraqi security establishment, which was reflected on security in Iraq generally.

مقدمة:

لقد اتفق الجميع على أن الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 قد ألقى بظلاله بقوة على مختلف أوجه الحياة، كما أن موجة العنف بلغت أقصى مدى لها في عدة مناسبات، إن تدهور الأوضاع الأمنية في العراق والاقتصادية كان لها أثر كارثي في الشعب العراقي، مما أثر على القدرة النفطية للعراق التي تبلغ 12 مليون برميل يومياً، فإنه لم يتمكن من إنتاج أكثر من ثلاثة ملايين برميل يومياً منذ عام 1979. ويعد أحد أسباب هذا الضعف في الإنتاج تكرار تفجر الحروب في الزمن المعاصر، كالحرب مع إيران (1980-1988)، وحرب الكويت (أوت 1990- فبراير 1991)، والحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق منذ عام 2003، والتي يمكن القول إنها مازالت مستمرة حتى اليوم. هذه الحروب، إلى جانب النزاعات الداخلية المستمرة، أدت إلى ضعف الاستثمار في مجال النفط العراقي. إلا أن فترات الاستقرار والسلام النسبي العابرة أدت إلى توفير بعض الفرص القصيرة لزيادة حجم الإنتاج إلى 2.5 مليون برميل يومياً في الفترات ما بين عامي 1979 و1980- وعامي 1999 و2001، وفي الوقت الحاضر[1].

والسؤال الجوهري الذي نسعى للوصول إليه من خلال هذه الورقة البحثية:

"ماهي تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الوضعين الاقتصادي والأمني في ظل موجات التحول الديمقراطي؟"

خطة الدراسة:

- **مقدمة.**
- **المحور الاول: واقع الوضع الاقتصادي في العراق بعد الاحتلال الامريكي**
- **المحور الثاني: انعكاسات الوجود الامريكي في العراق على الوضع الامني**
- **الخاتمة.**

المحور الاول: واقع الوضع الاقتصادي في العراق بعد الاحتلال الامريكي

إن المتتبع للوضع العراقي يعي تماما أن الاحتلال الامريكي كان له الكثير من الجوانب السلبية اللاإنسانية والتي ساهمت في تراجع العراق اقليميا ودوليا، ولعل من أهم التداعيات الكبيرة تدمير البنى التحتية تدميراً هائلاً شملت الجسور والطرق والمباني الحكومية والمعامل والمشاريع والمؤسسات التعليمية والمدراس وحل الجيش العراقي وسرقة كل شيء يعود إلى الدولة العراقية وتهريب المسروقات إلى دول الجوار وشمال العراق بدون أن تضع هذه الدول أي عائق أمام تدفق هذه المسروقات إلى أراضيها وأصبحت بالتالي شريكة في عملية تدمير العراق ففتحت أبوابها على مصارعها للسراق والمواد المسروقة واستمرت بعد ذلك تصدير المعامل المدمرة والآلاف الأطنان من الحديد الخردة لكي يتم تصديره إلى دول صناعية[2].

وقد أريد لعملية تدمير وتفكيك الاقتصاد العراقي بهذه الطريقة تبرئة الإدارة الأمريكية من المسؤولية وإظهار الشعب العراقي كشعب ضعيف لا يدرك مصالحه ويحتاج إلى الوصاية والرعاية والأخذ بيده نحو التحضر وتعلم الديمقراطية تحت الإشراف الأمريكي[3]، لتبرير غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وإفهام الشعب العراقي بأنها عملية تحرير له، وإن نتائج هذا الاحتلال على الاقتصاد العراقي كثيرة منها تفاقم البطالة بشكل كبير واستشراء الفقر وتعطيل معمل القطاع الصناعي كافة وتدمير القطاع الزراعي بكل مرافقه بعد أن كانت مساهمته أثناء مرحلة الحصار في الناتج المحلي الإجمالي جيدة، وكذلك من نتائج الاحتلال فتح باب الاستيراد بدون رقابة أو جمارك من خلال فتح الحدود أمام السلع الاستهلاكية الرديئة، حيث غزت الأسواق العراقية كافة البضائع سواء صناعية أم زراعية بدون ضوابط ولا رقابة ولا سيطرة نوعية عليها، كل ذلك أدى إلى تدمير الاقتصاد العراقي وتحويله من اقتصاد إنتاجي يتوجه بموجب خطط تنمية اقتصادية لتحقيق نمو اقتصادي ملحوظ لتحقيق أهداف معينة ومعروفة ومدروسة إلى اقتصاد استهلاكي بحيث يعتمد على السلع والخدمات المستوردة من الخارج أي هدف الاحتلال هو جعل العراق سوقاً مهمة لتصريف السلع والخدمات التي ينتجها والهدف من ذلك كله هو جعل الاقتصاد العراقي لا ينهض من جديد وتكوين قاعدة تنموية

اقتصادية جديدة من أجل النهوض، فضلا عن إثارة موضوع ديون العراق وتمثيلية إعادة إعمار العراق ومشاريع الخصخصة[4].

1/البطالة والخصخصة

تعد مشكلة البطالة واحدة من اخطر المشاكل التي يواجهها العراق منذ الاحتلال، ولا يكمن منبع الخطورة هنا في ارتفاع عدد العاطلين عن العمل الذي يمثل هدرا في عنصر العمل البشري مع ما ينجم عنه من خسائر اقتصادية فحسب بل ينبع أيضا من النتائج الاجتماعية الخطيرة التي ترافق حالة البطالة، ولا سيما بين الشباب إذ تعد البطالة البيئة الخصبة والمواتية لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف، وهي أمور برزت بشدة السطح العراقي في الأعوام التي تلت الاحتلال، إن ارتفاع البطالة يعني انعدام إمكانية الحصول على الدخل مع ما يترتب على ذلك من خفض مستوى المعيشة ونمو عدد من يقعون تحت خط الفقر[5].

وأشارت التقديرات المختلفة على أن حجم البطالة في العراق تراوحت من 30 و35% من قوة العمل، وهي ناتجة عما خلفه الحصار من تدمير لكثير من المؤسسات الإنتاجية وشحة المواد الأولية اللازمة لتشغيل المنشآت والمصانع والورش فضلاً عن تقلص الاستثمارات الجديدة بل توقفها نهائيا في بعض السنوات وخاصة الاستثمارات الحكومية، ولكنها ارتفعت في ظل الاحتلال بنسبة كبيرة بعد حل الجيش العراقي وقوى الأمن الداخلي وتسريح أعداد كبيرة من العاملين في مؤسسات الدولة[6]، وخاصة العاملين في المنشآت التابعة لمؤسسات التصنيع العسكري والإعلام والثقافة.

هذا علاوة على أن هناك مشاريع تعد إصلاحية لإصلاح الاقتصاد العراقي، ألا وهي خصخصة القطاع العام وقانون الاستثمار الأجنبي، الأمر الذي سيفاقم أزمة البطالة وسوف تتصاعد نسبها بسبب تسريح الألاف من العاملين في هذه المشاريع لأسباب تتعلق بالربح. بينما كانت بعض الآراء المناقضة حول وجود حل لهذه المشكلة، أو التخفيف عنها بشكل كبير، وهي مشاريع اعادة اعمار العراق، حيث سوف تستقطب الكثير من الايدي العاملة العاطلة عن العمل، ونحن نعتقد ان هذا الحل هو ليس جذريا ودائمياً، بل هو حل وقتي ينتهي بانتهاء تلك المشاريع، والحل حسب اعتقادنا هو إعادة الاستثمار الحكومي في الاقتصاد العراقي ودعم مشاريع القطاع العام وتطويره وإعادة تأهيل المشاريع المدمرة

واعادتها الى الحياة الاقتصادية، وكذلك تطوير الحقول النفطية واستغلال الحقول المكتشفة والتي لم تستغل الى حد الآن، إن هذه الخطوات باعتقادنا سوف تمتص الاعداد الهائلة من الايدي العاطلة عن العمل وزجها في العملية الاقتصادية من خلال تنمية اقتصادية واضحة المعالم وتلائم البيئة العراقية وليست برامج مستوردة[7].

أصبح موضوع الخصخصة من المواضيع المهمة المتداولة بين الكتاب الاقتصاديين في العالم، وأصبحت ظاهرة عالمية في اثر المتغيرات الاقتصادية الحالية وبالأخص الدعوة لتغيير دور الدولة الاقتصادي من إنمائي (دور قيادي وتحكمي) الى دور تصحيحي ومن ثم أصبحت الخصخصة احدى طرق الإصلاح الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، وبذلك تم استخدام الخصخصة كسياسة اقتصادية أو وسيلة عملية لإحداث تحول مبرمج في اقتصاديات الدول والخصخصة هو تحويل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص عن طريق بيع المشاريع الإنتاجية أو المساهمة في إدارة قسم من المشاريع، وجاءت هذه السياسة مع الدعوة العالمية لسياسة العولمة والتحول الى اقتصاد السوق وتبني هذه السياسة بوصفها إجراء إصلاحيا لَمعالجة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية ومنها المديونية والفقر والبطالة والكثير من المشاكل الاقتصادية.

إن تبني اية دولة برامج عمليات الخصخصة لابد وان تسعى بها الى تحقيق العديد من الاهداف وأهمها:

1. تحسين الكفاية الاقتصادية من خلال الاعتماد على آليات السوق والمنافسة.
2. تخفيف الاعباء المالية للدولة التي تسببها شركات ومؤسسات القطاع العام الخاسرة ومن ثم تتمكن من توفير موارد مالية لتمويل انشطة أخرى.
3. توسيع حجم نشاط القطاع الخاص والاعتماد عليه أكثر في عملية النمو والتنمية.
4. تطوير الأسواق المالية المحلية.
5. توسيع قاعدة الملكية.

إما بدايات الخصخصة في العراق فقد بدأت في أواخر الثمانينيات خلال الحرب العراقية الإيرانية التسعينيات خلال الحصار الاقتصادي على العراق، حيث تم اجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية منها:

1. تحويل منشآت القطاع العام الى شركات تعمل على اسس تجارية ذات شخصية مستقلة تهدف الى تحقيق ارباح بهدف الاستمرار في الحياة الاقتصادية وفي السوق.

2. ايجار وبيع بعض المشاريع الانتاجية التابعة للقطاع العام عن طريق المزاد العلني وتحويلها الى شركات مساهمة أو شركات خاصة.

وهذه الاجراءات تبنتها الدولة في حينها من أجل تخفيف الأعباء المالية للحرب والحصار الاقتصادي المفروض على العراق خلال التسعينيات والهدف منه تخفيف العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال الحصول على الموارد المالية فضلا عن أن أسعار النفط كانت في أدنى مستوى لها خلال المرحلتين اعلاه، لكن بقي القطاع العام (الاشتراكي) هو القطاع القائد في الدولة، أي ان دور الدولة لازال انمائيا ومخططا لَلاقتصاد العراقي[8].

هناك جملة من العوامل التي حدت من نجاح الخصخصة في العراق في المرحلتين أعلاه أهمها:

1. عدم توفر سوق مالية متطورة للاسهم.
2. سيطرة الحكومة على الجهازين المصرفي والمالي.
3. عدم ثقة القطاع الخاص بالإجراءات التي تتبعها الحكومة.
4. اعتماد معظم المؤسسات الصناعية على مواد اولية مستوردة وقلة ايرادات العملة الاجنبة، والتخصيصات للقطاع الخاص.
5. عدم أو قلة وجود الشركات الاستثمارية الكبيرة في البلد وضآلة حجم الشركات المساهمة الخاصة.
6. ضعف مشاركة المواطنين في عملية الخصخصة وذلك لعدم تشجيع اقامة شركات مساهمة تستطيع ان تجمع رأسمالا كًبير ا يًمكنها من شراء مشاريع صناعية كبيرة.

أما اليوم وفي ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، والدعوات الكثيرة الداعية الى خصخصة القطاع العام أو خصخصة الاقتصاد العراقي ككل[9]، وفي ظل الظروف الراهنة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي وعدم وضوح المعالم والبرامج السياسية للحكومة المقبلة واتجاهاتها لذا يتطلب عليها معالجتها والتخفيف من العوامل التي تؤثر في نجاح الخصخصة في العراق وتحقيقها الأهداف المرجوة منها[10]:

1. التباطؤ في النمو الاقتصادي والذي نجم عنه افتقار الاقتصاد العراقي الى القدرة التنافسية االتي تتطلبها المتغيرات الدولية.
2. استفحال البطالة حيث يعاني العراق من المشكلة التي تفاقمت في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي يشهدها حيث ارتفعت الى نحو 30-35% من قوة العمل العراقية[11].
3. سوء التوزيع في الثروات والدخول خاصة مع اعلان الحكومة العراقية التوسع في برنامج الخصخصة ودور القطاع العام والنية في بيع العديد من مؤسسات القطاع العام تحت مسوغ

الخصخصة ومن ثم يعمق سوء توزيع الثروات والدخول بين فئات وشرائح المجتمع العراقي. ارتفاع معدلات التضخم وما ينطوي عليه من مشكلات عديدة.

4. دور القطاع الخاص العراقي الذي ما يزال ضعيفاً.

5. مشكلة الإدارة وهي من أخطر المشكلات التي تواجه الاقتصاد العراقي في إطار خصخصة الاقتصاد والتحول الى القطاع الخاص.

ومما تقدم، نرى أنه، إذا كان تطبيق الخصخصة لابد منه أو من سياسة الحكومة المقبلة، يجب ان تتخذ الاجراءات الآتية من اجل تحقيق عملية نجاح الخصخصة في العراق حسب اعتقادنا وهي:

1. لوجود المشاكل الكثيرة في العراق، ومنها عدم استقرار الأمن وعدم الاستقرار السياسي واستفحال البطالة والكثير من المشاكل، نرى تأجيل موضوع الخصخصة لمدة زمنية لا تقل عن خمس سنوات من الآن، وذلك لكي تضع الحكومة المقبلة السياسات اللازمة لإجراء التحويل إلى الاقتصاد الحر أو السوق، أو استخدام اجراء أخر وهو التباطؤ في الإجراءات الخاصة بتحويل القطاع العام الى القطاع الخاص عن طريق التدرج ببيع المشاريع بشكل تدريجي وليس بشكل عام[12].

2. وللمبررات السياسية والاجتماعية للشعب العراقي واقتصاده لابد من وجود القطاع العام في الاقتصاد العراقي حاليا لغرض قيادة الاقتصاد إلى التنمية الاقتصادية حيث ان المبررات التي نشأ منها مازالت موجودة[13]، حيث انه مطلوب سياسيا لتأكيد السيادة والاستقلال الوطني ومطلوب اقتصاديا من أجل قيادة عملية التنمية الاقتصادية نحو نمو اقتصادي أفضل وبالتالي اعطاء فرصة اكبر للقطاع الخاص في المشاركة في عملية التنمية مشاركة أكبر لكي يتسلم بالتدريج عملية التنمية الاقتصادية في البلد في المستقبل[14].

3. العمل على تطوير الجهاز المصرفي في العراق واعطائه دورا اكبر في عملية الاستثمار والاقراض من اجل المباشرة في عملية شراء مشاريع القطاع العام، والعمل على استقلالية هذا الجهاز عن سياسة الدولة النقدية وان يكون تحت توجيه البنك المركزي العراقي[15].

أصبح العراق بعد الاحتلال الأمريكي له عام 2003 على أعتاب عهد جديد من التغييرات في مجمل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكل ما خلفه هذا الاحتلال من دمار شامل اجهز على كامل البنى التحتية للدولة العراقية وما أدت اليه من فقدان الأمن ومن تدهور كبير في الجانب الخدمي فضلا عن كثير من المآسي والمعاناة جراء هذا الاحتلال، مما أورث الشعب العراقي اقتصادا مترهلا مثقلا بالكثير من المشاكل، بالرغم من انه من الدول الكبرى في تملك احتياطي النفط في العالم، فقد شلت أكثر المرافق الاقتصادية في العراق، وهي المشاريع الإنتاجية التابعة للقطاع العام وتكبد الكثير من الخسائر الاقتصادية واثقل اقتصاده بديون وفوائد وتعويضات غير شرعية وبطالة وفقر وعد العراق من البلدان

الاكثر فقرا الأمر الذي أعطى شرعية أو ما يسمى بالشرعية لنادي باريس بان يخفض ديون العراق وفوائده المستحقة عليه بما يعادل 80%، بالرغم من ان أكثر الديون مشكوك بأمرها وخاصة المنح التي ثبتت دينا على العراق، وكذلك استفحل الفساد الإداري في أجهزة الدولة، لذا نرى أن مستقبل العراق مرهون بالحكومة العراقية المقبلة ووضوح برنامجها السياسي والاقتصادي وتبني تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة وان عليها ان تواجه التحديات الكثيرة التي تواجه العراق اليوم وفي المستقبل[16].

2/ الإصلاحات والقرارات الاقتصادية

بعد الاحتلال عام **2003** تم اصدار قوانين وقرارات اقتصادية عدة من قبل سلطات الاحتلال الأمريكي، وتعد في جوهرها إجراءات إصلاحية على فرض أن تطبيقاتها في العراق تعتبر ناجحة وصالحة لكون الاقتصاد العراقي يمر بمرحلة انتقالية من مرحلة الاقتصاد الموجه من قبل الدولة إلى اقتصاد السوق، وهناك اعتقاد شائع بأن تلك القوانين والإجراءات قادرة على تغيير الاقتصاد العراقي وجعله من أكثر الأنظمة الاقتصادية انفتاحاً في المنطقة العربية[17].

إلا أن واقع الحال يبين أن تلك القوانين والإجراءات غير قادرة على إنقاذ العراق من محنته الحالية لكونها ليست برامج اقتصادية وإنما عبارة عن برامج سياسية تم تطبيقها على اقتصادات أوروبا الشرقية في التسعينيات من القرن الماضي وهي بالضرورة لا تصلح بأن تطبق على الاقتصاد العراقي للاختلاف الكبير في طبيعة وبيئة اقتصادات أوروبا الشرقية والاقتصاد العراقي[18].

1. وتتخلص الاستراتيجية الاقتصادية المفروضة من قبل سلطة الاحتلال في[19]:
2. انفتاح المؤسسات العراقية التام على العالم.
3. اعتماد حوافز قوية ومغرية لتطوير القطاع الخاص.
4. تحقيق التقارب والتكامل الاقتصادي والمالي مع المؤسسات المالية.
5. اعتماد أفضل المعايير والإجراءات الدولية وتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الاجتماعية.

ولتحقيق ذلك تركزت الإصلاحات المقترحة حول خمسة مواضيع رئيسة هي:

1. للمستثمرين الأجانب حقوق الشركات الوطنية نفسها في تملك الموجودات العراقية (**100%**) باستثناء انتاج وتصفية النفط. حيث أصدر الحاكم العسكري لقوات الاحتلال قانون الاستثمار الأجنبي في العراق عام 2003[20].

2. السماح للمصارف الأجنبية بشراء أسهم في المؤسسات المالية العراقية، وقد تم السماح بموجب القانون أعلاه.
3. العمل على خصخصة المشاريع الحكومية باستثناء القطاع النفطي.
4. تحديد السقف الأعلى لضرائب دخل الأفراد والشركات بـ **15%**.
5. خفض الرسوم الجمركية إلى **5%** وإعفاء الاستيرادات الإنسانية منها، ويتم ذلك عن طريق دخول العراق باتفاقيات التجارة الحرة أو بانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية والخضوع لشروطها ومبادئها حول حرية التجارة والملكية الفردية[21].

إن عملية التحول الاقتصادي في ظل الأوضاع التي عاشتها الدولة العراقية ظاهرة معقدة وطويلة الأمد حيث انتقل من خلالها الاقتصاد بكل مؤسساته وهياكله وسلوكياته إلى نظام جديد يستند إلى قواعد اقتصاد السوق وهي خطوة أساسية لإعادة رسم الملامح الجديدة للنظام الاقتصادي مع الأخذ بنظر الاعتبار المعوقات التي تشكل عائقاً أساسيا أمام الاستثمار المحلي في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالذات في ظل الظروف الراهنة المتمثلة بعدم وضوح الإطار المؤسسي والقانوني لمؤسسات الدولة[22].

المحور الثاني: انعكاسات الوجود الامريكي في العراق على الوضع الامني

سيطرت القوات الأمريكية على بغداد يوم: **2003/04/09** وأعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش انتهاء العمليات العسكرية الكبرى يوم الأول من أيار من العام وكان من أول قرارات الحاكم المدني لسلطة الاحتلال بول بريمر حل الجيش العراقي وقوى الأمن مع حل وزارة الإعلام وإيقاف العمل في الكثير من المؤسسات الحكومية[23].

وقد جرى العمل على تقويض وتفكيك هذه المؤسسات، وخاصة الأمنية والعسكرية التي كانت تتألف من الجيش والشرطة وحرس الحدود وشرطة النجدة، وقد ترافق مع التفكيك اتساع عمليات العنف كالاعتقالات وحالات الاختطاف أو ما يعرف بالاختفاء القسري وفي ظل تصاعد التدهور الأمني شاعت حالات الفوضى والسلب والنهب وبذلك عرفت الجريمة المنظمة طريقها إلى العراق، ولم تستطع القوات المشكلة حديثاً وفي ظل الحكومات المتعاقبة الحيلولة دون تفشي الظاهرة أو الحد منها، وإذا كانت الأعمال الإجرامية عشوائية في البداية فإنها بدأت أكثر تنظيماً فيما بعد[24].

وبدا الخوف يصيب المجتمع العراقي وكانت الحياة الاعتيادية معدومة ببغداد مع فرض حظر التجوال وإغلاق الشوارع والجسور وبناء الجدران الكونكريتية[25]، هذا عدا عن الأسلاك الشائكة وتسيير الدوريات في إرتال من العربات العسكرية داخل بغداد وخارجها وإطلاق النار على مدنيين بدون تحذير[26].

ولم يتحسن الوضع الأمني خلال السنوات التي تلت الاحتلال، إلا بصورة جزئية، وبإمكاننا تقسيم الحالة الأمنية في العراق خلال السنوات تلت الاحتلال إلى ثلاث:

أولاً: منذ الاحتلال 9 أفريل 2003 وحتى فيفري 2006 (تفجير المرقدين العسكريين في سامراء).

ثانياً: منذ فيفري 2006 وحتى (خطة فرض القانون في فيفري 2007).

ثالثاً: منذ فيفري 2007 وحتى الانسحاب من العراق.

1/ أشكال العنف وملامحه الحديثة

على الرغم من استمرار وجود أكثر من مائة وثلاثين ألف جندي أمريكي في العراق بعد نقل السلطة لحكومة عراقية مؤقتة في الثامن والعشرين من يونيو 2004، إلا أن الأوضاع الأمنية في البلاد ازدادت تدهوراً خلال الآونة الأخيرة بل ووصلت إلى حد الانفلات الأمني، وهو ما يتجلى بوضوح في أعداد القتلى والجرحى وحجم التدمير والتخريب الناجم عن العمليات التي تقوم بها القوات الأمريكية، وتلك التي تقوم بها القوى التي تستهدف الوجود الأجنبي والجيش والشرطة العراقيين، ناهيك عن ظاهرة خطف وإعدام الأجانب التي انتشرت في العراق بشكل كبير، وكذلك عمليات التفجير التي تستهدف أنابيب ومنشآت النفط. وهكذا يبدو الامر وكأنه تم تعويض غياب الدكتاتور بحالة من الفوضى وانعدام الأمن، خصوصاً وأن ممارسات سلطات الاحتلال قد أسهمت في تغذية هذه الحالة[27].

ومن المعروف أن القوى والجماعات التي تمارس المقاومة في العراق متعددة من حيث انتماءاتها وتوجهاتها وأهدافها، حيث إنها تضم طيفاً من جماعات وعناصر من الإسلاميين، السنة والشيعة، والقوميين والبعثيين السابقين، فضلاً عن بعض المقاتلين الأجانب الذين توافدوا على العراق، كما تضم مواطنين عراقيين عاديين انخرطوا في أعمال المقاومة كرد فعل على ممارسات القوات الأمريكية وما تقوم به من عمليات عشوائية تصيب في كثير من الأحيان مواطنين أبرياء، ناهيك عن عمليات

إذلال وإهانة العراقيين والتي تقف مآسي سجن أبو غريب شاهداً عليها، والقاسم المشترك بين كل هذه الفئات هو رفض الاحتلال واستخدام القوة – بأشكال مختلفة – ضده. كما أن هناك عناصر وجماعات تمارس الإرهاب وأعمال الجريمة المنظمة في العراق[28]. ولكن في جميع الحالات فإن ما حدث – ويحدث – في العراق يؤكد أن هناك قوى وجماعات إسلامية، سنية وشيعية، وغير إسلامية، قادرة على أن تربك القوات الأمريكية، وما حدث في كل من الفلوجة والنجف وكربلاء وغيرها من مدن العراق خلال عام 2004 ليس بعيداً عن الاذهان[29].

استخدام السيارات المفخخة، التي توقع عشرات وأحياناً مئات الضحايا، مثل تفجير شاحنة محملة بالوقود يوم 17 تموز 2005 مما أدى إلى مقتل 98 مدنياً وإصابة ما يقرب 150 أخرين في جنوب بغداد، وقد حدثت عشرات من حالات تفجير السيارات المفخخة لم يكن أولها تفجير مقر الأمم المتحدة في أب 2003، واستمرت حالات التفجير خلال الحقب الثلاث التي حددتها الدراسة ومازالت.

تعرض العلماء العراقيين والاكاديميين والأطباء للخطف والقتل والاغتيالات المنظمة مما يدل على وجود جهات معادية للعراق تستهدف تفريغ البلاد من العقول، وقد تم اختطاف عدد كبير من الاطباء البارزين ذوي الاختصاصات النادرة بغية تجفيف منابع الكفايات العراقية المتميزة، وبسبب هذه العمليات تمت هجرة العشرات منهم خارج العراق، وأشار صحفي بريطاني (روبرت فسيك) بأصابع الاتهام إلى الموساد الصهيوني بأنه وراء اختطاف العلماء واغتيالهم[30]، فضلا عن جهات إقليمية أخرى تتمثل في بعض أجهزة المخابرات الإقليمية، وقد حملت هذه الجهات أسماء العلماء العراقيين والأكاديميين في قوائم تم توزيعها في الشوارع خلال الأيام الأولى للاحتلال بقصد العمل على اغتيالها وكانت العملية تتم تحت نظر قوات الاحتلال وسمعها، وبدعوى إنها تصفية لعناصر حزب البعث الحاكم سابقاً في العراق[31].

وشرعت جهات عدة بحملات كبرى لتصفية وقتل واختطاف المئات من أساتذة الجامعات، وهو ما دفع المئات منهم للهرب خارج العراق للحفاظ على حياتهم وتشير إحصائية عراقية إلى أن أكثر من 1500 شخص من الأساتذة والأطباء وعناصر الأجهزة الأمنية والعسكريين السابقين تم اغتيالهم ولم تتمكن الأجهزة من الكشف عن أية عملية أو تلقي القبض على منفذيها[32]، وقد تصاعدت هذه الصورة خلال الحقبة الأولى بصورة خاصة.

ظهور الميلشيات وتصاعد نشاط الجماعات المسلحة: ظهرت الجماعات المسلحة منذ الاحتلال ومارست بعضها المقاومة ضد الاحتلال، مما أدى إلى تصاعد الخسائر في قوات الاحتلال، فكان الحل اختراق هذه الجماعات وتوجيهها لضرب المجتمع العراقي بقصد تشويه حركة المقاومة، أما خلال الحقبة الثانية فنجد إن بغداد خاصة شهدت نشاطاً للجماعات المسلحة والميليشيات التي عملت على القتل على الهوية والتهجير الطائفي على أمل الفصل بين الطوائف وإخلال الأحياء المشتركة للون الطائفي.

حيث يصور الوضع في العراق في منتصف عام 2003م قائلا: الكهرباء دون المستوى، وفيها الكثير من الأخطاء، ومرفق الماء والنظام الصحي يشكل وصمة عار في بلد من أخصب المناطق في العالم، أما نظام المواصلات والاتصالات فهو من نوعية ما في العالم (الرابع) وليس ثالث، والإجمال فالبنية التحتية للعراق أسوأ مما هي عليه في البلدان الأخرى، أما المدارس 80% في حالة يرثى لها – كما تقول اليونسيف – وبعض الفصول الدراسية يحشر فيها 180 طالباً، ويوجد كتاب واحد لكل ستة طلاب في المتوسطة[33].

2/ تدمير بنية المجتمع

عشية الاجتياح الأمريكي عام 2003، كما شهد من المواطنين حيث يقولون: "يأتون من فوق، من الجو، وسيقتلوننا ويدمروننا. نستطيع أن نشرح لكم أننا نخشى هذا كل نهار وكل ليلة." فماذا يحمل المستقبل اليوم للمواطن العراقي بعد مرور ثلاثة عشر سنة – فيما القوات الأمريكية انسحبت قبل سنتين من العراق؟ ما الذي تتركه الولايات المتحدة الأمريكية وراءها في العراق؟ تتنبأ المقابلات التي يجريها الصحفيون مع العراقيون إضافة إلى ريبورتاجات منظمات حقوق الإنسان وأصحاب المدونات الإلكترونية والصحافيين المغامرين بطريق غامضة إلى الأمام[34].

إذا أخذنا في الحسبان تدمير الكنوز الثقافية العراقية، وإهلاك البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، والمعاناة التي تختبرها النساء والأولاد والأقليات، لا يتم تدمير البيوت فحسب بل أيضاً هيبة المنزل، ولا يتم قتل النساء والأطفال وحسب، بل أيضا المدينة نفسها مع طقوسها ومناهج حياتها. ولا تتم مهاجمة مجموعة معينة من الناس وبنياتها السفلى، وحسب، بل تاريخها أيضاً المجتمع نفسه. ويسمى العنف في الحال الأولى إبادة المنزل، وفي الثانية إبادة المدينة، وفي الثالثة الإبادة الجماعية. إلا أن من الضروري إدخال تعبير جديد، محدث، على الحالة الرابعة، وهو إبادة المجتمع[35].

وشرح إن إبادة المجتمع تستلزم "خطة منسقة لأعمال مختلفة تهدف إلى تدمير الأسس الأساسية للمجتمع". ونتائجها وحشية ومتفشية معاً. وهي تتضمن تدمير الدولة الاجتماعية – مثلاً: "التضامن، الهوية، العائلة، المؤسسات الاجتماعية، وعي الذات"- والفاسدة إذ "يصبح الارتياب وسوء النية التوجهين السائدين لدى الناس الذين يعيشون معاً"[36].

استغلت عصابات من الرجال الفوضى وانهيار القانون والنظام، فاختطفت نساء عراقيات واغتصبتهن، بل تم حتى بيع بعضهن من الخارج، وقال ضابط في شرطة بغداد في جوان 2003 لهيومان رايتس ووتش: "لا أمان، وهناك كثير جداً من الجرائم وحالات كثيرة أكثر مما يمكن ملاحقته". حيث منح المسؤولون الأميركيون، في سعيهم إلى الاستقرار في العراق، سلطات واسعة لزعماء القبائل والزعماء الدينيين، من السنة والشيعة، ممن رفضوا العلمانية التي حافظ عليها صدام في شكل واسع. وقد فرض هؤلاء الزعماء تفسيراً متشدداً للإسلام وطبقوا القوانين القبلية التي تقول النساء النشطات إنها تحد من حريتهن وتشجع على العنف ضدهن[37].

ويشكّل التدمير المقصود للعراق وشعبه الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها إبان حرب الخليج وحقبة العقوبات الدولية وحرب الخليج الثانية – وبخاصة في ضوء نهب الذي حدث في شهر أبريل 2003، الذي تغاضت عنه الو.م.أ، ودعم الأصوليين العنفيين – محاولة إبادة اجتماعية. ويعيش العراقيون الآن سلاماً هشاً تقطعه بين مدة وأخرى اغتيالات وهجمات انتحارية، وديمقراطية هشة منقسمة على طول خطوط اثنية وطائفية. وعلى رغم الهجمات المنسقة على الشعب العراقي ومؤسساته، تبقى شغاف المجتمع النابضة بالحياة سليمة[38].

خاتمة:

إن العدد الكبير من الحوادث الأمنية التي تشهدها كل المحافظات العراقية تسببت بخسائر اقتصادية كبيرة، كانت تتورط فيها أحيانا عناصر من القوى العسكرية والأمنية من الجيش والشرطة الاتحادية والحشد الشعبي وغيرها من أبناء تلك العشائر الذين يدينون بالولاء أولا لعشائرهم على حساب الولاء للدولة العراقية.

وبهذا فإن التخوف من احتمالات أن يؤدي انفلات الوضع الأمني في البصرة، وانتقاله إلى بقية المحافظات وتأثيره على انتاج وتصدير النفط، وكذلك تضرر حركة الاستيراد والتصدير عبر الموانئ

البحرية والمنافذ الحدودية البرية والمطارات، مما يشكل ضربة حقيقية للمسار السلمي الذي يفترض أن يسود العملية السياسية بمجملها. ومما لاشك فيه أن مثل هذا الوضع قد يؤدي إلى الاضرار بالاقتصادي العراقي الذي هو في انهيار بسبب تردي الوضع الأمني داخل الأقاليم العراقية.

ومن جملة التهديدات المشتركة التي تربك الوضع الأمني: هناك بعض المسائل مشتركة تجمع بين مختلف المحافظات العراقية، من ناحية تأجيج الأوضاع الأمنية وبما يؤثر بالنتيجة على السلم والأمن العراقي، يمكن اجمالها بما يأتي:

1- تعطيل عمليات إعادة النازحين وخفوت الآمال بانطلاق عمليات الاعمار والاستثمار.

2- البطالة المتفاقمة في أوساط الشباب وخاصة في أوساط الخريجين الجدد.

3- الانتشار المرعب لعمليات تهريب وتداول وتعاطي المخدرات، والكشف عن وقوف جهات سياسية وعناصر أمنية، بل وحتى أطراف عشائرية تسهم فيها.

4- الصراع بين الأجهزة الأمنية والعسكرية بسبب السعي لتأكيد حضورها وسيطرتها على الأرض.

5- الصراع الحزبي العام أو المناطقي، الذي قدم صورة سلبية بأن تلك الأحزاب غير مؤهلة لإصلاح الأوضاع السيئة في البلاد.

6- ارتفاع نسب الجرائم التقليدية كالسرقة والخطف والرشوة والتزوير، واستمرار تأثير مافيات سرقة المال العام.

7- ارتفاع أنشطة الجريمة المنظمة مثل جرائم الاتجار بالبشر لأغراض الجنس، أو المتاجرة بالأعضاء البشرية ..الخ.

8- التدهور في الوضع الاجتماعي الأسري وخاصة ارتفاع غير مسبوق في مستويات الطلاق، وانخفاض نسب الزواج.

9- حالة الجفاف التي سادت المدن العراقية لأشهر طويلة، التي انعكست مباشرة على شريحة الفلاحين والمزارعين.

10- اتساع حالات الثأر العشائري وتنامي دور العشائر على حساب سيطرة مؤسسات الدولة.

الهوامش:

[1] Deutsche Bank, Iraq : The Mother of All Oil Stories (New York, NY : Deutsche Bank, 2010).

[2] نزار السامرائي، المصالح الاقتصادية بين العراقي وتركيا، ندوة **مستقبل العلاقات العراقية – التركية في ضوء فوز حزب العدالة والتنمية**، (بغداد: المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية،2011)، ص 114.

[3] تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، 2004، ص 190.

[4] نزار السامرائي، المصالح الاقتصادية بين العراقي وتركيا، ندوة **مستقبل العلاقات العراقية – التركية في ضوء فوز حزب العدالة والتنمية**، المرجع السابق ذكره، ص 114.

[5] ثامر محمد العاني، **احتلال العراق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص 86.

[6] تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، المرجع السابق ذكره، ص197.

[7] فارس بريهي الحساني، عقود الإدارة مظهر لاعتماد الدولة في تطبيق الخصخصة، **جريدة الزمان**، 2237 في 12 تشرين الأول 2005.

[8] حامد عبيد حداد، الأبعاد الاقتصادية للتلوث البيئي في العراق بعد الاحتلال، **مجلة أوراق دولية**، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 158، 2007)، ص 36.

[9] تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، المرجع السابق ذكره، ص197.

[10] فارس بريهي الحساني، عقود الإدارة مظهر لاعتماد الدولة في تطبيق الخصخصة، المرجع السابق ذكره.

[11] د. أحمد عمر الراوي، الاستثمار الخاص ودوره في عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، (المجلد15، العدد 55، 2009)، ص 126

[12] حامد عبيد حداد، الأبعاد الاقتصادية للتلوث البيئي في العراق بعد الاحتلال، **مجلة أوراق دولية**، المرجع السابق ذكره، ص 37.

[13] د. حسن لطيف الزبيدي، د. عاطف لافي مرزوك، حال التنمية البشرية في العراق: سجل التدهور، **مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية**، (المجلد 9، العدد 4، 2007)، ص 232.

[14] حامد عبيد حداد، الأبعاد الاقتصادية للتلوث البيئي في العراق بعد الاحتلال، **مجلة أوراق دولية**، المرجع السابق ذكره، ص 38.

[15] تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، المرجع السابق ذكره، ص 197.

[16] حامد عبيد حداد، الأبعاد الاقتصادية للتلوث البيئي في العراق بعد الاحتلال، **مجلة أوراق دولية**، المرجع السابق ذكره، ص 40.

[17] كمال القيسي، قرارات اقتصادية أمريكية تنتظر التطبيق في العراق، **جريدة الحياة**، العدد 15414 في 14 حزيران 2005.

[18] أمجد صباح عبد العالي، عقود بداية الاتفاقيات المشاركة بالإنتاج (PSA) لتطوير القطاع النفطي في العراق، **مجلة العلوم الاقتصادية**، (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة، المجلد5،العدد 21، 2008)، ص 28.

[19] حامد عبيد حداد، الأبعاد الاقتصادية للتلوث البيئي في العراق بعد الاحتلال، **مجلة أوراق دولية**، المرجع السابق ذكره، ص 40.

[20] باسم عبدالهادي، البطالة في الاقتصاد العراقي، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، (الجامعة المستنصرية، العدد11، السنة الرابعة، 2006)، ص 99.

[21] هناء عبد الحسين الطائي، مشاكل ومعوقات الاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي في ظل الظروف الراهنة، المرجع السابق ذكره، ص 136.

[22] هناء عبد الحسين الطائي، مشاكل ومعوقات الاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي في ظل الظروف الراهنة، المرجع السابق ذكره، ص 137.

[23] عبد الجبار السامرائي، الخطف والاغتيالات المنظمة لعلماء العراق، **جريدة الزمان**، العدد 2228، 2005/10/2.

[24] فوزي الراوي، حول الأوضاع السياسية والاجتماعية العراقية تحت الاحتلال، **المستقبل العربي**، (العدد 317، تموز 2005)، ص 162.

[25] المصدر نفسه، ص 163.

[26] انتهاكات حقوق الإنسان في العراق (وثيقة) بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، **المستقبل العربي**، (العدد 320، 2005/10)، ص 31.

[27] إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية دراسة للمعهد الملكي للشؤون الدولية، **سلسلة ترجمات**، جامعة عين الشمس، العدد (24)، 2006.

[28] البياتي قيس مهدي، الأمن في العراق بين التحديات الداخلية والخارجية والأزمة الغذائية العالمية، **رسالة ماجستير في الاقتصاد**، (جامعة القادسية، 2009)، ص 140.

[29] لمزيد من التفاصيل، أنظر على سبيل المثال: مثنى حارث الضاري، "**المقاومة العراقية**"، في: مجموعة من الباحثين، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليميا ودولياً، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004).

[30] عبد الجبار السامرائي، الخطف والاغتيالات المنظمة لعلماء العراق، المرجع السابق ذكره.

[31] علي الجابري، أيادي خفية تغتال الكفاءات، جريدة الزمان، العدد 2335، 2006/12/19.

[32] علي الجابري، أيادي خفية تغتال الكفاءات، **جريدة الزمان**، المرجع السابق ذكره.

[33] نعمان عبد الرزاق السامرائي، **أمريكا والعراق: عشق دائم أم طلاق بائن**، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2007)، ص 299.

[34] مايكل أوترمان وريتشارد هيل مع بول ويلسون، **محو العراق: خطة متكاملة لاقتلاع عراق وزرع آخر**، ترجمة: أنطوان باسيل، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2011)، ص- ص، 252-253.

[35] Keith Doubt, **Understanding Evil** : Lessons from Bosnia, Fordam University Press : New York, 2006, pp. 120, 126-127.

[36] Keith Doubt, **Understanding Evil** : Lessons from Bosnia, Fordam University Press : New York, 2006, pp. 120, 126-127.

[37] مايكل أوترمان وريتشارد هيل مع بول ويلسون، **محو العراق: خطة متكاملة لاقتلاع عراق وزرع آخر**، ترجمة: أنطوان باسيل، المرجع السابق ذكره، ص 253.

[38] المصدر نفسه، ص ص 253-254.